الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس: السيد بيتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.2
29 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

95-81383

9581383

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

انتخاب أعضاء المكتب

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الغربية قد رشحتا على التوالي السيد استادهاغن (نيكاراغوا) والسيد موفي (ايرلندا) لمنصبي نائب الرئيس.

٢ - انتخب السيد استادهاغن (نيكاراغوا) والسيد موفي (ايرلندا) نائبين للرئيس بالتزكية.

٣ - الرئيس: أعلن إرجاء انتخاب مقرر اللجنة الثانية. وأشار الى المسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتق نائبي الرئيس أثناء المشاورات غير الرسمية، فقال إنه سيبلغ اللجنة بطريقة توزيع بنود جدول الأعمال، على نائبي الرئيس.

تنظيم الأعمال (A/50/250 و A/C.2/50/1 و A/C.2/50/L.1/Rev.1 و A/C.2/50/L.1/Add.1)

٤ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة الى رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، موجهة اليه من رئيس الجمعية العامة (A/C.2/50/1)، تتضمن قائمة البنود المحالة الى اللجنة الثانية ولاحظ أن الجمعية العامة قررت أن تناقش مباشرة في جلسة عامة البند ٩٦ (ج) المعنون "الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية لأعالي البحار وحفظها" وأن تحيل الى اللجنة الثانية البند ٩٦ (و) المعنون "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية". ودعا اللجنة الى النظر في مشروع برنامج العمل الصادر تحت الرمز A/C.2/50/L.1/Rev.1. وقال إنه يوجه انتباهها الى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تنظيم أعمالها وأعمال لجانها الرئيسية في ضوء التوصيات الواردة في التقرير الأول للمكتب (A/50/250). وأشار كذلك الى أن اللجنة كانت قد قررت تحديد مدة الكلام بعشر دقائق بالنسبة للبيانات المتعلقة ببنود جدول الأعمال وبما لا يتجاوز ١٥ دقيقة بالنسبة للبيانات المدلى بها أثناء المناقشة العامة. وقال إن كبار موظفي الأمانة العامة مدعوون بالتالي الى مراعاة هذين الحدين.

٥ - وختم كلمته قائلا إن الجمعية العامة قررت تبسيط جدول أعمال اللجنة الثانية بتجميع النظر في المسائل المتصلة بنفس الموضوع طبقا لأحكام المرفق الثاني من القرار ١٦٢/٤٨ شريطة ألا يحول تجميعها دون مناقشة أية مسألة محددة قد يرغب أحد الوفود في إثارتها وفقا لمواد النظام الداخلي ذات الصلة.

٦ - السيدة ريبونغ (الفلبين): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعربت عن قلقها إزاء محاولة الاغتيال التي استهدفت البارحة رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي تتمنى له شفاء عاجلا. وأشارت الى الوثيقة A/C.2/50/L.1/Rev.1 بشأن تنظيم أعمال اللجنة الثانية، فقالت إنها تتمنى أن تتمكن الأمانة العامة برغم الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة من إعداد الوثائق في مواعيدها من كفالة الاضطلاع بخدمة المشاورات غير الرسمية. وقالت أنها تتمنى أيضا التقليل من تجميع البنود بما يساعد الوفود على إيلاء مزيد من الاهتمام للبنود المستعرضة والوثائق المتصلة بها. وإنها ترجو الأمانة العامة أن تضع برنامج عمل يراعي هذا الاقتراح دون إفساد الترتيب الحالي مع تحديد المدة الزمنية المخصصة لكل بند.

٧ - السيد أغييري دي كارسير (اسبانيا): تكلم بالنيابة عن بلدان الاتحاد الأوروبي، فأكد أن التأخيرات في إعداد الوثائق وتوزيعها مشكلتان قائمتان فعلا منذ وقت طويل. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأمانة العامة من معالجة هذا الأمر رغم الصعوبات المالية التي تشهدها الأمم المتحدة حاليا. وقال إن هذه التأخيرات تترتب عليها في الواقع آثار خطيرة في أعمال جميع اللجان الرئيسية وأعمال الجلسات العامة. وينبغي بالتأكيد النظر على نحو بناء في المقترح الذي قدمه الوفد الفلبيني وتقديم مقترحات ملموسة بشأن برنامج العمل مع الاحتفاظ في نفس الوقت بقدر من المرونة في استعراض مختلف البنود.

٨ - السيد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي): أكد على ضرورة إصدار الوثائق في مواعيدها المحددة. وقال إنه يتمنى أن تقسم البنود الموضوعية بحيث يصبح بإمكان الوفود أن تتحدث، فيما إذا رغبت في ذلك، في كل بند منها بكامله خلال كامل الفترة المخصصة للنظر فيه.

٩ - الرئيس: أعلن أن المكتب سيدرس المقترحات العديدة التي عرضت عليه وقال إن اللجنة مستعدة لأن توافق على برنامج العمل تحلياً منها بروح المرونة التي أشار اليها ممثل اسبانيا الى التحلي بها.

وقد تقرر ذلك.

١٠ - السيد ديساي (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): أعرب عن تعاطفه الكامل مع رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي تعرض لمحاولة اغتيال وأعرب عن تعاطفه مع بقية ضحايا ذلك الاعتداء.

١١ - ثم استطرد يقول إنه مهما تفانى جميع الموظفين الذين ساهموا في إعداد الدورة الجارية، ستظل الحالة المالية الخطيرة التي تعيشها الأمم المتحدة تتطلب فرض قيود معينة تتمثل بخاصة في تخفيض عدد ساعات العمل الإضافي. وأكد في معرض رده على الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود، أن الأمانة العامة ستبذل قصاراها لتعميم وثائق ما قبل الدورة في مواعيدها وأشار الى أنه قد تحدث مع ذلك بعض التأخيرات في صدور الوثائق المعدة أثناء الدورة. وقال إنه ينبغي تحديد مواعيد الاجتماعات غير الرسمية على نحو يحول دون إضاعة الوقت. وذكر أن الأمانة العامة ستتعاون على نحو وثيق مع الرئيس ومع مكتب اللجنة الثانية لتأمين حسن سير الأعمال على الرغم من جميع الصعوبات.

١٢ - وتحدث السيد ديساي عن الخلفية التي ستجري في سياقها أعمال اللجنة الثانية، فأكد أن السنة المنصرمة تميزت بعدة أحداث هامة ترتبت عليها آثار هامة في أعمال اللجنة الثانية: فمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، صدر عنه إعلان وبرنامج عمل يتضمنان عددا كبيرا من العناصر التي تهم مباشرة اللجنة الثانية ولا سيما في مجالي الفقر والعمالة، وإذا كان إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي الرابع المعقود في بيجين يهمان اللجنة الثالثة بوجه خاص فإنهما تترتب عليهما أيضا آثار في أعمال اللجنة الثانية. ثم أنه في إطار الجهود المبذولة بشأن خطة للتنمية بغية تحديد أولويات وأهداف

لمنظومة الأمم المتحدة، تجدر الإشارة الى الفريق العامل المعني بخطة للتنمية. غير أنه، في سياق المناقشة التي كرسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمسائل التنسيق في جنيف، كان هناك موضوع من المواضيع الهامة التي انبثقت عن المناقشة يهم اللجنة الثانية وهذا الموضوع هو كيفية تنسيق متابعة دورة هذه المؤتمرات الكبيرة.

١٣ - وأضاف قائلا إن العمليات التي أشار إليها بأنها عمليات تندرج ضمن إطار النشاط الكبير القائم لهذه السنة أي الإصلاح أو إعادة التشكيل والتنشيط حيث أن الهدف لا يتمثل فقط في زيادة فعالية المنظمة وزيادة مردودها بل في تزويدها بالوسائل اللازمة لأداء مهمتها الرئيسية على نحو كامل ومفيد.

١٤ - وتكلم عن متابعة المؤتمرات الكبيرة على نحو منسق، فقال إن لكل مؤتمر من هذه المؤتمرات مميزاته الخاصة وأن كلا منها يستقطب جمهورا مختلفا ولا سيما في أوساط المنظمات غير الحكومية، ومن الجلي أن هذه المؤتمرات تجمع عموما نقاط مشتركة عديدة، الأمر الذي يتطلب تنسيقا وثيقا لأنشطة المتابعة. وسواء كانت هذه المؤتمرات تدعو الى التنمية المستدامة أو النهوض بالمرأة أو التنمية الاجتماعية احتلت مكانها من منظور التنمية وجميعها تناولت بعض الحقائق الأساسية لمشكلة التنمية كتدفق الموارد والتجارة وحالة أقل البلدان نموا وحقائق كثيرة أخرى. وموضوع التنمية مازال منذ سنوات طويلة يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية للجنة الثانية.

١٥ - وأضاف يقول إنه فضلا عن التنمية، قد سلطت جميع هذه المؤتمرات الأضواء على المشاكل الخاصة بالمرأة والمسائل المتصلة بالتعليم وصحة الطفل وحالته والمشاكل الإيكولوجية. والحال أن من المهم في هذا العصر المتجه نحو تحرير الاقتصاد وتصغير دور الدولة، أن يتحدث عن الدور المسند لكلا الجنسين، وأن تحدد أولويات تسير في اتجاه التنمية الاجتماعية، وأن يهتم بالبيئة عند وضع السياسات الوطنية والدولية. وليس من باب الصدفة أن تتناول جميع هذه المؤتمرات تقريبا مشكلة التكيف الهيكلي وأن تؤكد على ضرورة دراسة بعض جوانبه من جديد.

١٦ - ومضى يقول إن جميع هذه المؤتمرات تميزت أيضا بعمل اضطلع به على مستوى المنظومة ومن أبرز نجاحاتها أنها جمعت في مجهود واحد جميع هيئات الأمم المتحدة وأماناتها. وينبغي للمنظمة أن تحافظ على روح التعاون والتآزر فيما بين المؤسسات وأن تواصل المواءمة بين أهداف مختلف الكيانات وزيادة تطويرها بفضل أنشطة المتابعة.

١٧ - وأضاف يقول إنه كان ثمة عنصر مشترك آخر بين المؤتمرات هو أنها كانت منبر حوار للحكومات والمنظمات غير الحكومية مما سهل بوجه خاص تنشيط عمل المنظمة وزاد من مصداقيتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في نظر الرأي العام العالمي الذي هو في انتظار نتائج. ويتعلق الأمر هنا أيضا بتعزيز هذا الاهتمام وهذا الزخم وهذه المصداقية أثناء متابعة المؤتمرات.

١٨ - وقال إن مما يزيد من أهمية مسألة المتابعة أن هذه المؤتمرات ساهمت في إقامة تعاون من أجل التنمية يقوم على مصالح مشتركة ويتحدد على نحو متزامن في سياق عملية سياسية علنية وشفافة. وقد

انبثقت عن تلك المؤتمرات مشاريع وأهداف والتزامات موضوعية وقد ساعدت جميعها في مواءمة الاجراءات الوطنية والدولية. ولقد أصبح الرهان يتمثل اليوم في العمل بغية أن تستفيد الهيئات السياسية الدائمة التابعة للأمم المتحدة من هذه المكاسب القيمة على الوجه المطلوب لتنشيط وإنعاش وإعادة تشكيل التعاون من أجل التنمية بل وإصلاحه.

١٩ - واختتم السيد ديساي كلمته قائلا إن إدارته، التي تشارك بنشاط في المناقشة المتعلقة بإصلاح العلاقات مع الوكالات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز، والتي تدعم، في أعمالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه التقنية واللجنتين الثانية والثالثة، تأتي في الطليعة في كل ما يتعلق بالحوار فيما بين الحكومات ولكن دورها يتوقف عند ذلك الحد وهي تسعى الى تعبئة جميع المواهب القيمة المتاحة في كامل المنظومة. ومن أكبر منجزاتها أنها أنشأت هيكلا لدعم أعمال اللجنة على مستوى المنظومة مما سيمكن في نهاية الدورة الجارية من تحقيق تقدم كبير في مجال التعاون من أجل التنمية.

٢٠ - السيد باباداتوس (اليونان): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن الرئيس قد أشار، بوصفه رئيس أحد اللجان الرئيسية، الى بلده باسم "جمهورية مقدونيا". وأن الوفد اليوناني يأمل أن يكون هذا الخطأ غير مقصود. بيد أن القرار ٨١٧ (١٩٩٣) يحدد بوضوح كامل الصيغة الصحيحة لتسمية ذلك البلد. وقال إنه يرجو بالتالي من الرئيس أن يطبق قرار مجلس الأمن، ويتبع الممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة الرامية الى تسمية الدول بأسمائها الرسمية.

٢١ - الرئيس: أجاب قائلا إن المادة ١٠٧ من النظام الداخلي تمنعه أن يتكلم باسمه الخاص أو بصفته ممثل بلده وقال إنه بالتالي يدعو ممثل بلده الى ممارسة حق الرد.

٢٢ - السيد زونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أشار الى قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) لا يلزم أحدا باستخدام التسمية الواردة فيه. ومن أراد الالتزام فله ذلك. ومع ذلك، فإن اسم بلده هو جمهورية مقدونيا وهذا النقاش لا محل له هنا في اللجنة الثانية حيث يعد مضيعة للوقت.

٢٣ - السيد باباداتوس (اليونان): نفي أن تكون له أية نية في تسييس اللجنة الثانية. وقال إنه يتفق مع الرئيس في استشهاده بالمادة ١٠٧ من النظام الداخلي ولكن فيما يتعلق بموضوع تسمية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الجاري النظر فيه حاليا في محافل أخرى، ينبغي، بموجب قرار مجلس الأمن، أن "يُشار الى هذه الدولة مؤقتا لجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة باسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا" وذلك الى حين تسوية الخلاف الذي نشأ بشأن اسم الدولة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠